هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

طبق الاصل

مؤيد نعمة

بعد اقرار الدستور، جاء الآن الدور الأكثر صعوبة

ترجمة: فاروق السعد

صادق الناخبون العراقيون على الدستور من خلال الاستفتاء العام ، رغم ان التصويت قد عكس بوضوح الانقسامات الطائفية للبلاد. فهل ستنقل العملية التي بدأت الان السنة الساخطين من التمرد الى السياسة ؟

قالت التوقعات المبكرة جميعها تقريبا ان الدستور العراقي سيتم قبوله في الاستفتاء الذي جرى في ١٥ تشرين الأول. ولكن في النهاية كانت النتيجة اقرب مما كان متوقعا، بعد اعلان النتائج هذا الاسبوع فقط. . لو ان ثلاث محافظات رفضت الوثيقة بهامش الثلثين، فان الدستور سيكون بحكم الميت، لتبدأ العملية مجددا. قالت محافظتان بالفعل "لا"، بنسبة غامرة. وهذا ما ترك النتيجة تعتمد على محافظة نينوى، التي اعلنت اخيرا نتيجتها يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول. لقد صوتت نينوى بـ"لا" ولكن ليس بما يكفي لقتل الدستور: ٥٥٪ كانوا ضد الدستور. وبهذا فقد تم اقرار الوثيقة. ولكن حتى اكثر المتفائلين اشراقا، بضمنهم مساندو الحرب في ادارة بوش، قد تعلموا من تجاربهم المرة بان وقت الفرح لم يحن بعد. فالتمرد مستمر في استنزاف الجيش الامريكي، وبنسبة من الخسائر البشرية اعلى بكثير بين الجنود العراقيين، والشرطة والمدنيين. كما ان التصويت قد بين ان البلاد بقيت منقسمة على نفسها مثلما كانت من قبل. يشكل الشيعة العرب ٦٠٪ من السكان والاكراد ٢٠٪. انضمت هاتان المجموعتان لكتابة القسم الاعظم من الدستور، تاركتين العرب السنة الذين يشكلون القسم المتبقي تقريبا ٢٠٪ يشعرون بالاقصاء عن العملية. ان النتائج النهائية للتصويت، ٧٩٪ لصالح الدستور و٢١٪ ضده، هي قريبة بشكل مقلق لانقسامات البلاد. فالنتائج الاقليمية تبين الى اية درجة من الوضوح اتبع التصويت الخطوط الاثنية والعرقية. فالمحافظتان الاثنتان اللتان يشكل السنة غالبية سكانهما، الانبار وصلاح الدين، صوتنا ضد الدستور بنسبة ٩٧٪ و٨٢٪ بالتتابع، طبقا للنتائج الرسمية. وفي نفس الوقت، فان المحافظات الشيعية والمحافظات الكردية قد صوتت بنسبة ٩٩٪ لصالح الدستور. لقد قاد ذلك الى توجيه اتهامات بالتزييف. لكن التدقيق العشوائي على ثلاث محافظات، الذي نفذ حسب طلب الامم المتحدة، قد لاحظ بانه لا يوجد دليل على التلاعب. ولكن بعض السنة سوف يشعرون بالتاكيد بانهم خدعوا. لا يحب السنة الدستور بشكل اساس لانه يمهد الطريق الى قيام دولة فدرالية في العراق، التي يمكن فيها لمحافظات ان تتحد لتشكل أقاليم تمتلك قوات امن خاصة بها. فالاكراد والشيعة كلاهما حريصان على القيام بذلك. لكن السنة قلقون من ان الإقليم الشيعي الكبير في الجنوب قد يصبح تحت نفوذ البلد المجاور ايران. كما انهم يشعرون بالغيظ من انهم لن يروا اي من مصادر النفط العراقي، لان معظم حقول البلاد النفطية تقع اما في المناطق الكردية او الشيعية. وكانت تعديلات الدقيقة الاخيرة على الدستور، وعمليات تاجيل بعض القرارات المهمة حول الفيدرالية وعائدات النفط، تستهدف استرضاء السنة. قام احد الاحزاب السنية الرئيسية، الحزب الاسلامي العراقي، بالمصادقة على الدستور في النهاية. ولكن ذلك لم يمنع رفضه من قبل معظم الناخبين السنة. ان مرور الوثيقة قد مهد السبيل لاقامة اول انتخابات لاختيار برلمان عراقي دستوري كامل. ان المسالة الان هي ان كانت هذه العملية ستبدأ بجر السنة بعيدا عن التمرد. فقد قاطع معظمهم الانتخابات التي افرزت اول حكومة عراقية مؤقتة في كانون الثاني. ولكنهم ساهموا باعداد كبيرة في الاستفتاء، ويقوم بعض القادة بالتشجيع لمشاركة اكبر في الانتخابات البرلمانية المقبلة، المقرر اجراؤها في كانون الأول. وبهذه الطريقة، كما ياملون، فان الزخم السني القوي سيفوز في مقاعد في المجلس وسيعمل على تعديل الدستور. (حيث يمكن لاقلية بسيطة من النواب ان يعرضوا التعديلات الدستورية على الاستفتاء العام). يؤمل بان العملية ستمكن من خلق حركة سنية وطنية متماسكة ذات قادة موثوقين، يعملون في الحركة السياسية. وفي الوقت نفسه، ستبقى مسالة الامن تحظى بالاولوية. فالعنف سبق التصويت واستمر من بعده. ولا يوجد سوى فوج واحد او فوجين من القوات العراقية تلقت تدريبا كافيا وجيدة التسليح بما يكفي للعمل بشكل مستقل عن قوات التحالف. ولكن المتفائلين يلاحظون بانه ربما يوجد الان مئات ممن يعتبرون جاهزين لحد ما، كما ان القوات العراقية قد لعبت دورا رئيسيا في الهجوم الاخير على تلعفر، وهي معقل للتمرد. ولكن حتى في بغداد، لا يمكن السيطرة على العنف. ففي يوم الاثنين، اخترق ثلاثة انتحاريين الإجراءات الأمنية باستهدافهم فندقين في العاصمة يستخدمهما الصحفيون الغربيون والمقاولون. وكما هو الامر عادة، كان غالبية الضحايا من العراقيين. لقد اشار مسؤولو الامن الى وجود انخفاض ملحوظ في عدد الهجمات الانتحارية منذ شهري الذروة في نيسان وآيار. ان فترات الهدوء هذه قد اعطت تطمينات زائفة من قبل. ولكن بتوجه جميع الاعين الان الى اول انتخابات عراقية لاختيار برلمان بفترة زمنية كاملة، فان هنالك بصيص امل قد يمكن رؤيته في الطرف الاخر من النفق. ولو تمكن العراقيون من الشروع في تسوية خلافاتهم عن طريق المساومات السياسية، بدلا من البنادق والقنابل، فان ذلك سيحقق الهدف الذي يريد الجميع بلوغه، من قبل السنة، والشيعة والأكراد في العراق، ومن كان ضد أو مع الحرب في الغرب: مغادرة القوات الأجنبية في الوقت الذي يصبح فيه العراق قادرا على الوقوف على رجليه.

عن: الايكونومست

السعودية ونقطة التحول النفطية

بقلم جم هوجلند
ترجمة: فاتن محمد طيب

يأتي السفراء و يذهبون، كالفصول التي تحل على نهر البتومك في العاصمة واشنطن. و لكن وصول الأمير تركي الفيصل، بصفته المبعوث الجديد للمملكة العربية السعودية، لن يمر كحدث عارض على الشعب الأمريكي عموماً.

أن آراء الأمير تركي و وجهات نظره لن تؤثر فقط في كونداليزا رايس في وزارة الخارجية أو في بوش في البيت الأبيض، ولكن ستثير اهتمام عموم الشعب الأمريكي، المغتاظ من بعض القضايا مثل الارتفاع القوي في أسعار الطاقة، وانشغالهم في موضوع الحرب على العراق وكذلك تساؤلاتهم في قضية البحث عن أسامة بن لادن. ومن المؤكد انه سيكون للأمر ما يفصح به أو في الأقل سيرد بخصوص القضايا السالفة.

لقد وصلت العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية عند منعطف تحول كبير مرة أخرى، ولا يخفى ما يدور في الأوساط الدبلوماسية حول وجوب اتخاذ قرارات حاسمة في بعض القضايا الساخنة، وضرورة تطبيق الاستراتيجيات المتعارف عليها في هذه القضايا.

وقد قامت في الآونة الأخيرة بعض المؤسسات بتسليط الضوء على بعض القضايا الشخصية كقضايا الفساد في العلاقات الحميمة والخفية التي مارسها السفير السعودي السابق الأمير بندر بن سلطان أرضاء للرؤساء الاميركان خلال عقدين من الزمن.

لن يكون الأمر بهذه البساطة، إن هذه العلاقة الاستراتيجية التي أصبحت على درجة من التعقيد يتضرر من جرائها كل من الطرفين الأمريكي والسعودي وبشكل خطر، ووصلت إلى حد يشابه العلاقات الزوجية الميئوس منها، حيث أن الاحتياجات اللازمة لديمومة العلاقة أصبحت تحل محل المبادئ والقيم و العواطف كروابط في العلاقة، و يصبح عندها الطلاق أمراً مستحيلاً كاستحالة الوفاق من جديد.

أن المملكة تجهز وبوفرة، ما يكفي من النفط لتشغيل المركبات الأمريكية (والأوربية والآسيوية وغيرها) وللتدفئة. ولكنها أي المملكة في نفس الوقت تعد الموطن الأصلي لأبن لادن... وأفكاره وأيديولوجيات تنظيم القاعدة.

ولا يوجد سبيل لوقف الحاجة لهذا النفط السعودي من جهة و لا التخلص من تنظيم القاعدة وأيديولوجياتها والتي تعتبر المملكة هي المحرك الرئيس لعجلة هذا التنظيم الإسلامي الوهابي وتصديره لباقي دول الشرق الأوسط .

وعلى الأمير تركي الذي يتميز بالجِد والغموض في شخصيته وعلى العكس في سابقه الأمير بندر في كونه مألوفاً واجتماعياً، عليه أن يشق طريقه في هذا العالم الذي تعم فيه أزمة في مصادر الطاقة، التي تبعث للذاكرة التوتر والتأزم عند قطع تصدير النفط العربي الذي دعت إليه المملكة العربية السعودية في العام ١٩٧٣ عن الولايات المتحدة.

أن المخاوف من شحة مصادر الطاقة في عصرنا الحاضر تختلف أساساً عن تلك التي سادت خلال عقد السبعينيات (١٩٧٣- ١٩٧٩)، كما أن أمكانية حل مثل هذه الأزمات أصبح حالياً أصعب. على الرغم من امتلاك الولايات المتحدة نفس الخيارات التي كانت مطروحة حينذاك، حيث سيبرز التساؤل حول كيفية الأخذ بالاختيار الصحيح... هل من الصحيح التعاون مع الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية أم ستكون المواجهة أفضل؟

اختارت الولايات المتحدة الأمريكية قبل ثلاثة عقود خيار المواجهة... وقادت أثناءها حملة لتوحيد جهود الدول الصناعية للعمل على زيادة احتياطها النفطي وكذلك الضغط على الدول النامية لحث دول الأوبك على أعادة تدوير الأمواج الهائلة من البترودولار التي كانت تجري نحو الدول الأعضاء في المنظمة.

وقد قام هنري كيسينجر بوصف استراتيجية المواجهة هذه في مذكراته الدبلوماسية (سنوات التجديد).

ومما يجدر ذكره أن سياسة المواجهة تلك أعطت ثمارها خلال السنوات الثلاثين التي تلتها والتي بدأت بوادر انهيارها تظهر مؤخراً. حيث أن ظهور رجال المال المترفين في سوق المال (وول ستريت) واستخدام المركبات الفارهة ذات الاستهلاك المفرط للوقود في أنحاء المدن الأمريكية دليل على أن النفط والكازولين أصبحا متوفرين وفي متناول الأيدي في تلك المرحلة التي وصفت بالهدوء والرخاء والتي كانت نتيجة سياسة المواجهة .

أن أزمات الطاقة تلك كانت اختباراً للإرادة السياسية والتي كان فيها خيار المواجهة هو الحل الأفضل. ولكن في عصرنا هذا فأن النقص في مصادر الطاقة جعل أسعار الكازولين والنفط الخام تسجل مستويات عالية، وهذا نابع عن عدة أسباب تتضمن محاولة الدول الصناعية الحديثة كالصين والهند تعديل وتغيير القوانين والأنظمة السائدة في العرض و الطلب على مصادر الطاقة.

ومن جملة الأسباب أيضاً الكوارث الطبيعية على ساحل الخليج، ولكن أكثر هذه الأسباب أهمية هو الفشل في بناء مصافي النفط الجديدة في الولايات المتحدة و كذلك الفشل في ممارسة سياسة محافظة في الاستهلاك و تطوير مصادر طاقة بديلة.

وقامت إدارة بوش وعلى أساس دواعي الضرورة بعقد اتفاقيات تعاون جديدة مع منتجي النفط بدلاً من قيادة تجمع جديد للدول المستهلكة أو تشجيع اكتشاف مصادر بديلة للطاقة.

أن البيت الأبيض يتفاوض مع دولة واحدة في الأقل من الدول الغنية، المصدرة للنفط لإنشاء مصافي للنفط برأسمال مشترك والتي يمكن إنشاؤها على قواعد أمريكية مهجورة داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها.

هل استمعتم إلى هذه النغمة من قبل ؟ نعم أنها تحوير لخطة (النفط مقابل الصناعة) التي وضعها في حينها وزير النفط السعودي عام ١٩٧٢ الشيخ احمد زكي يماني... وهذه النغمة تعكس كذلك الجهود التي يبذلها مؤخراً الشيخ يماني في خطة لجمع مصالح المستهلكين والمنتجين في العالم شمالاً و جنوباً و ذلك لموازنة الأسعار والاستثمارات، في الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة كلتا الخطتين.

وألان و في نظرة شاملة وتعاونية واسعة في قضية الطاقة... قد تكون أية خطة قد حان وقتها، والتي قد تتيح الفرصة المناسبة للترحيب بالشيخ تركي في مركزه الجديد .

ولكن في نفس الوقت يجب أن نذكر الأمير تركي بأن النفط ليس وحده هو الحل ... وستبقى العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية مشوشة طالما بقيت المملكة عاجزة عن القضاء على مصادر الإرهاب العالمي النابع من خلال البيئة و الظروف الاجتماعية المناسبة له و المتوفرة في المملكة و كذلك السيطرة على منابع (الدولارات النفطية) المخفية في المخازن السرية والتي هي في النهاية تحت سيطرة عائلة الأمير تركي .

عن: نيويورك تايمز

غالاوي في رده المدبر و المجرب

ان نظريات المؤامرة البدائية و عمليات الانكار الصارخة ، التي تميز بعمق لهجة غالاوي الايرلندية ، قد عادت الى شاشاتنا مرة اخرى. حقا ، لقد هاجم جورج غالاوي في جميع الاتجاهات ردا على تقرير مجلس الشيوخ حول علاقاته بنظام صدام حسين. حتى انه ذكرني انا. ويجب علي ان اعلن عن اهتمامي هنا ، لاني وجدت الوثائق التي تبتدىء الحكاية الطويلة لما كان السيد غالاوي او لم يكن قادرا على القيام به عندما كان زائرا منتظما لمقرات النظام العراقي القديم.

فبعد عشرة ايام من قيام القوات الامريكية بالاستيلاء على بغداد و اسقاط تمثال صدام، دخلت الى وزارة الخارجية مع مترجمي العراقي. كان ذلك في نيسان ,٢٠٠٣ كان المئات من الصحفيين في بغداد، و العديد منهم كانوا منهمكين في تنقيب الوزارات المهجورة بحثا عن وثائق النظام القديم. كانت وزارة الخارجية قد نهبت و احرقت اجزاء من البناية. و لكن، ومن غير المفاجيء، لم يكن اللصوص مهتمين في الاوراق و آلالاف من الوثائق التي كانت محفوظة في الاضابير في غرفة صغيرة بالطابق الاول. لاحظ مترجمي أن كل ملف كان يحمل علامة بالعربي تشير الى اسم البلد. طلبت منه البحث عن اي ملف يحمل العلامة"بريطانيا" . وجدنا اثنين مؤشرا عليهما"بريطانيا" و اخر مكتوبا عليه"بريطانيا-فرنسا". وفي اليوم التالي و بعد المرور بوثائق مزعجة ، صادفنا تقريرا يعود تاريخه الى ٣ كانون الثاني عام ٢٠٠٠ ، يفيد بان السيد غالاوي قد تسلم مبالغ من نظام صدام مقابل الحملة التي يقوم بها ضد العقوبات الغربية. واشارت وثائق اخرى في نفس الملف الى هذا و ذكرته بشكل اكثر تفصيلا. و بعد نشر الوثائق في الديلي تلغراف رفع السيد غالاوي دعوى ناجحة و ربح تعويضات قدرها ١٥٠٠٠٠ باوند. و مع ذلك فان كل من استمع الى تصريحات رئيس الوزراء فانه لا يكون قد خمن حقيقتين اساسيتين. الاولى، لم يتحد محامو السيد غالاوي قط كون الوثائق اصلية. ثانيا، لم يستفسروا عن الكيفية التي عثرت بها على تلك الوثائق. و بالعودة الى مسالة كونها اصلية: بعد فترة قصيرة من جلبي الوثائق الى لندن، قامت التلغراف باجراء فحص شرعي ساعد على بيان كونها اصلية. و لكن، بما ان اصالة الوثائق لم تكن موضع جدل من قبل محامي السيد غالاوي- فقد قالوا إنها لم تكن "متعلقة بالموضوع"- هذا الدليل لم يقدم الى المحاكمة المتعلقة بالتشهير. ان ذلك لم يمنع السيد غالاوي من معارضته لفريقه القانوني و الاصرار على ان الوثائق كانت "مزورة" او "ملفقة". ومن مكان وقوف الشهود في المحكمة، عندما بدأت الاجراءات القضائية، تراجع عن كلمة"ملفقة" و اطلق عيها بدلا من ذلك"مزيفة". وفي اليوم الاول الذي نشرت فيه التلغراف القصة حول الوثائق، ٢٢ نيسان عام ٢٠٠٣ قال السيد غالاوي ان شخصا ما في مكان ما قد قام باختراعها". وبعد يومين ، كتب:" اني لا اعرف مصدر تلك الوثائق". قبل ان يضيف:" ان التزييف و الخداع، بالطبع، قد كانا يشكلان السمة البارزة في كل قصة العراق". و عندما تبين بان مجموعة اخرى من الوثائق صدرت في صحيفة اخرى بعد شهرين كانت ملفقة، قال السيد غالاوي إن تلك التي وجدت من قبلي "ستلاقي نفس المصير". وكان بصدد هذا الموضوع يوم امس، بزعمه بانه لم يكن قادرا على " عرضها على فحص شرعي مستقل". في الحقيقة، قبل اكثر من سنتين، منح فريق من خبراء الفحص الشرعي تم استئجاره من قبل فريق الدفاع للسيد غالاوي ، احدهم اوليفر ثرون، وقتا كافيا للنظر في الوثائق عندما زار مكاتب التلغراف في ١٢ تموز عام ٢٠٠٣ . و لاجل اتخاذ اجراء جيد، زعم السيد غالاوي البارحة بان تلك الوثائق هي "مجرد نسخ مصورة". في الحقيقة، كان هنالك من بينها العديد من النسخ الاصلية. و علاوة على ذلك، طبقا لتقرير مجلس الشيوخ، فان الوثائق تم تصديقها على اعتبارها نسخا اصلية من قبل نفس الاشخاص الذين تسلموها اول الامر. كانت تلك التقارير قد نشرت على اعلى المستويات في عهد نظام صدام كما ان طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء حينها، كان من بين الاشخاص الذين اطلعوا عليها. و عندما عرضت عليه نسخة من وثيقة اساسية في ٣ كانون الثاني عام ٢٠٠٠ قال الى محققي مجلس الشيوخ إنه"يعترف بها" و انه "يتذكر رؤيتها في الماضي". وعرضت وثيقة اخرى وجدت من قبلي على طه ياسين رمضان، نائب الرئيس السابق. فاكد لمجلس الشيوخ بان "الحقائق المذكورة في الوثيقة صحيحة" رغم انه لا يتذكر رؤيتها بنفسه. اما بالنسبة الى اكتشاف الوثائق، فان السيد غالاوي قد حاول نسف قصتي حول العثور عليها. فهو يزعم باني"عثرت" عليها "في بناية محترقة ، مدمرة و مسروقة محتوياتها". في الحقيقة، لم تكن هنالك نيران في وزارة الخارجية عندما ذهبت الى هناك و ان وصف البناية بانها "مدمرة" هو محض سخف. فقد قام ملاك فريق تلفزيوني بتصوير هذه البناية في اليوم الذي ظهرت فيه قصص التلغراف. ومازالت بناية وزارة الخارجية منتصبة وسط بغداد. و قدم مترجمي العراقي تصريحا شاهدا يبين تفاصيل مرافقته لي الى الوزارة والعثور على الوثائق معي. ان محامي السيد غالاوي قد قبلوا دليله و اختاروا عدم التقاطع معه. كما لم يتحدوني مباشرة حول قصة عثوري عليها. اذا عدنا الى الخلف، فانه من المستحيل تجنب النتيجة بان رد السيد غالاوي الهجومي على عملية التدقيق هو ليس اكثر من رد فعل فجائي غير مترو.

بقلم: ديفيد بلير
ترجمة :المدى

عن: التلغراف